

اقتصاديون عبر الوطن: على الحكومة مراجعة إجراءاتها ومواقفها تجاه القطاع الخاص واستعادة ثقته المفقودة

توالي خسارة الحكومة لقضاياها يندرج بفتح ملف تعويضات مليارية لصالح الشركات

كتب سالم عبد الغفور:

قالت مصادر اقتصادية مطلعة ان المرحلة المقبلة سوف تشهد فتح ملف جديد بين الحكومة والقطاع الخاص بتعلق بالتعويضات بعد توالي الأحكام القضائية الصادرة لصالح شركات القطاع الخاص كان آخرها حكم المحكمة الكلية والذي ألغى الغت بموافقة قرار وزارة التجارة بفسخ عقد شركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية والزامها تعويضا مؤقتا قدره 5001 دينار وقضايا أخرى ينتظر الفصل فيها قريبا لعدد من شركات القطاع الخاص.

وتوقعت المصادر أن تواجه الحكومة بحجم كبير من المبالغ التي تطالب بها

توفيق الجراح:

على الحكومة مراجعة موقفها ومحاسبة مستشاريها الذين أوصوها بالغاء العقود وسحب المشاريع



• توفيق الجراح



• حامد البسام



• صلاح الطيباني



• يوسف الحريش

وعلى الرغم من تحميلهم شركات القطاع الخاص بعض المسؤولية لمحاولتها الاستفادة من نقاط الضعف في عقودها مع الحكومة شددوا على انه على الحكومة مراجعة موقفها تجاه القطاع الخاص ومحاسبة مستشاريها الذين أوصوها بالغاء العقود وسحب المشاريع بدلا من معالجة واصلاح اجراءاتها الخاصة بطرح المناقصات.

وقالوا ان الحكومة مطلوب منها وضع مسؤولين اصحاب خبرة واختصاص وأمانة ل طرح المشاريع بعد دراستها بشكل جيد لاستعادة ثقة القطاع الخاص فيها منوهين ان العقود والتجارب السابقة في سحب المشاريع والغاء العقود أقدت القطاع الخاص الثقة في الحكومة وجعلت المستثمر الأجنبي يخشى الاستثمار في الكويت وفيما يلي التفاصيل:

يوسف الحريش:

مشروعات الدولة كبيرة وسقف التعويضات سيكون ضخما ومسؤولية جزائية وإدارية على المسؤولين إذا ثبت تجاوزهم

السياسيين، فانه بالنسبة للمسؤولية القانونية فاننا نعتقد أن لجهة الادارة ومن يمثلها من حيث الأصل سلطة تقديرية في اتخاذ قرارات الالغاء أو الفسخ الا انها سلطة مفيدة بوجه عام بضابط المصلحة العامة، فاذا ما شابته تلك القرارات أهواء شخصية أو سياسية أو عيب الانحراف في استعمال السلطة واذا ثبت سوء نية متخذ القرار فانه يجب أن يوقع عليه جزاء ادارياً نتيجة خطئه المقصود وفقاً للجزاءات الادارية المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية أو المتعلقة بأحكام الموظف العام والوظائف القيادية.

واضاف ان هناك مسؤولية جزائية قد تثار في هذا الصدد يمكن بحثها من خلال قانون الجزاء وقانون حماية الاموال العامة وخصوصاً المادة 14 من قانون رقم 1 لسنة 93 بشأن

حماية الاموال العامة ان تعاقب تلك المادة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين (كل موظف عام أو مستخدم أو عامل تسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها لتلك الجهة اذا كان ذلك ناشئاً عن اهمال أو تقريط في أداء وظيفته أو عن اخلال بواجباتها أو عن اساءة استعمال السلطة داخل البلاد أو خارجها. وتكون العقوبة الحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار اذا كان الخطأ جسيماً وترتب على الجريمة اضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية أو بأية مصلحة قومية لها أو اذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب.. ويجب على المحكمة اذا أدانت المتهم أن تأمر بعزله من الوظيفة أو تاركينها على أن الشق الجزائي يحتاج إلى اثبات توافر الركن المادي لتلك الجريمة وأدلة اثبات قطعية عليها.

وفيما يخص إمكانية استعادة شركات القطاع الخاص للمشاريع التي سحبت منها أو التي ألغيت فالمسألة تختلف من حالة إلى أخرى حسب شروط كل دعوى، الا أنه بوجه عام هناك ما يسمى بالقضاء الكامل وقضاء التعويض في الفقه والقانون الإداري ويمكن من خلال المطالبة القضائية السليمة استعادة واستكمال المشاريع التي أوقفت فضلاً عن التعويض خصوصاً فيما يتعلق بعقود امتياز المرافق العامة وقد حكم قضائنا العادل بعدة أحكام بخصوص ذات الموضوع لصالح الشركات المتضررة.

حامد البسام: عليهما اختيار مسؤولين أصحاب خبرة واختصاص وأمانة ل طرح المشاريع بعد دراستها بشكل جيد

صلاح الطيباني: وصلنا الى مرحلة صعبة يجب التوقف عندها بعد ان أصبحت سمعة الكويت الاقتصادية عالمياً في خطر

مع الرغبة في التحول الى مركز مالي وتجاري وعالمي والعمل بشكل جماعي وليس منفرد وتوحيد الشروط موضعاً أن كل جهة حكومية لها اشتراطات خاصة بها وكل منها يملك قرار تعطيل ووقف المشاريع وتتصارع فيما بينها نتيجة تضارب الاختصاصات. وحول إمكانية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص قال الطيباني «لا أرى بصيص أمل لحلحلة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص في ظل جمود الأوضاع الحالية واستمرار الحال على ما هو عليه».

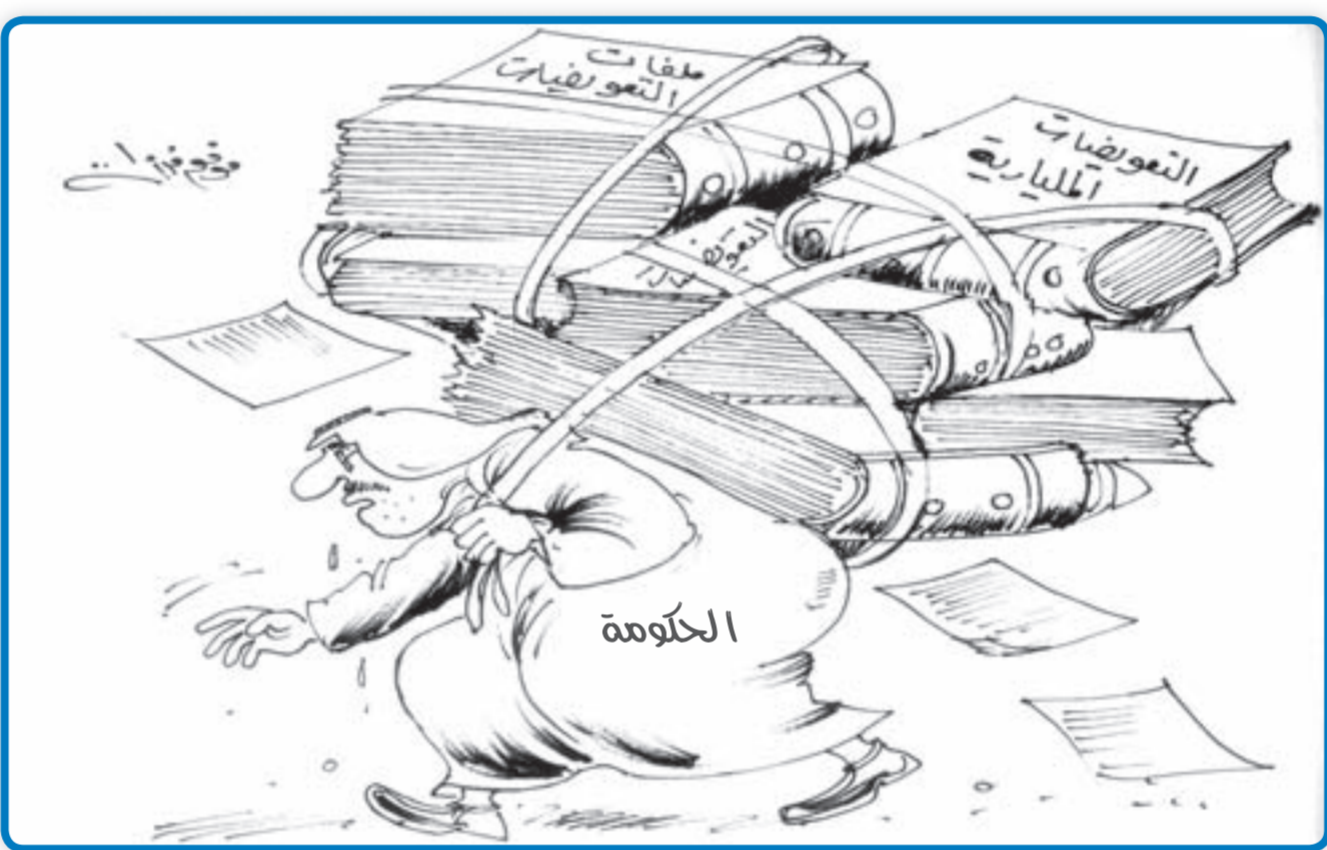
أسس تقدير التعويض

وبدوره صرح المحامي يوسف الحريش الشريك في مكتب المركز للمحاماة «أجزم أن مبالغ التعويضات سوف تكون كبيرة جداً، إذ أن أسس تقدير التعويض يجب أن تغطي عدة محاور، أولها تغطية ما لحق من خسارة الشركة التي تم فسخ عقدها دون وجه حق، وكذلك ما فاتتها من كسب عن فترة المشروع بالكامل، بالإضافة الى التعويض المعنوي عن الأضرار التي لحقت بسمعة الشركة واسمها التجاري وثقة الجمهور بها، فضلاً عن ذلك كله فان الشركات المتعاقدة مع الحكومة غالباً ما تحتاج إلى ابرام عقود من الباطن للمساعدة في تنفيذ العقد الأساسي، فاذا ما ألغى العقد الأساسي اضطرت الشركة الى ايقاف تنفيذ عقودها مع شركات الباطن والأخيرة سوف تقوم بدورها بالرجوع على الشركة المتعاقدة مع الدولة بما لحقها من خسارة وما فاتها من كسب، وهكذا سوف تتراكم الأضرار على الشركة الأم والتي سوف تقوم بتحميل جميع تلك الأضرار مع التعويضات من اضرار التي لحقت بها والتي يجب عليها وفقاً للقانون تحمل نتيجة قراراتها الخاطئة وسداد كل تلك التعويضات، فالمسألة قد تصبح تراكمية وأشبه ما تكون بعملية (DOMINOZ EFFECT)، ومن ثم فسقف التعويضات قد يكون عالياً جداً، خصوصاً وأن مشاريع الدولة عادة ما تكون ضخمة وبالملايين ومن ثم يجب أن تتناسب التعويضات مع حجم تلك المشاريع».

أما بالنسبة للمسؤولية القانونية على المسؤولين والقانونيين أو مدى إمكانية رفع قضايا عليهم لاتهامهم بتبديد المال العام، فانه وبصرف النظر عن المسؤولية السياسية الأكثر اتساعاً والتي هي شأن

شركات القطاع الخاص كتعويضات عن مشاريع تم سحبها وعقود تم فسخها متوقعة أن تصل تلك التعويضات لمليارات الدنانير قياساً على حجم المشاريع والعقود التي تم سحبها.

وفي السياق ذاته قال اقتصاديون انه في حالة صدور أحكام نهائية من القضاء الكويتي النزاهة فالحكومة ليس أمامها خيار سوى تنفيذ تلك الأحكام ودفع تعويضات لشركات القطاع الخاص التي تعبت خسائر جسيمة نتيجة سحب مشاريعها والغاء عقودها.



الوطني وتجعل القطاع الخاص يثق أن من يتخذ قرارات خاطئة ويتسبب في خسائر له سوف يحاسب. وتابع للأسف بعض المسؤولين من أصحاب القرار ليسوا حريصين على المال العام فهم موظفون حكوميون ولن يتحملوا تكلفة قراراتهم مهما كان خطؤهم والممثل الكويتي يقول: «مال عمك لا يهيك» ولكنه لو علم انه سوف يحاسب سوف يتردد ألف مرة قبل اتخاذ قرار بوقف أو سحب مشروع مما يتسبب في خسائر قياسية على الجميع وفي مقدمتهم الدولة التي سوف تتحمل دفع التعويضات عن هذه القرارات الخاطئة من البعض سواء للجهد أو بالواسطة والمحسوبة واستغلال المنصب.

وقال ما يطمئننا أن القضاء الكويتي نزاهة وإذا ما قدمت لها العقود والوثائق التي تثبت حقوق القطاع الخاص وثبت الضرر فإن لا محالة يحكم بدفع تعويضات وهناك أمثلة كثيرة في البلدية والبورصة وغيرها من الجهات الحكومية.

هدر المال العام

ومن جهته اكد رئيس مجلس ادارة شركة اسمنت الهلال صلاح الطيباني أن الأحكام المتوالية تثبت أن الحكومة تتسبب في هدر كبير في المال العام سواء عن طريق المصروفات أو تعويضات كبيرة قد تدفعها لشركات وأفراد مما يؤثر على التنمية. وأضاف «لو وفرنا هذه

ضختها الشركة في المشروع على أمل الاستفادة منها وهي الأسباب نفسها التي جعلت الحكومة تخسر قضيتها أمام المحكمة وقد يدفعون تعويضات للشركة بعد صدور حكم نهائي وفي النهاية خسرت الحكومة مرتين مرة بدفع التعويضات ومرة بفقدان ثقة القطاع الخاص فيها. وتابع لم تعد العقود التي توقيعها الحكومة كافية لاتعاقب القطاع الخاص فقد تأتي في أي وقت وتفسخ هذه العقود من جانبها مثلما حدث في عقد القطاع الخاص ببناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الجفرة وغيرها من العقود مع الشركات.

وقال الحكومة مطلوب منها وضع مسؤولين أصحاب خبرة واختصاص وأمانة ل طرح هذه المشاريع بعد دراستها بشكل جيد بحيث لا تخضع لهوى هذا الوزير أو ذاك هكذا تكسب ثقة القطاع الخاص والمواطنين مضيافاً مع الأسف القطاع الخاص أصبح متردداً جداً في الدخول بمشاريع مع الحكومة بعدما حدث من الحكومة وأكد القضاء الكويتي النزاهة خطأها.

واضاف اذا كانت الشركات ارتكبت بعض التجاوزات فالمسؤول الأول هو الجهات الحكومية ذاتها ومسؤوليها ويجب أن يحاسبوا أنفسهم ولكن للأسف لم نر أي مسؤول يحاسب أو يحاكم ودائماً يعوون على الطرف الأضعف وهو القطاع الخاص مشيراً الى أن محاسبة المسؤولين الحكوميين سوف تعيد الثقة للاقتصاد

صدور أحكام ضد الحكومة يكشف 7 نقاط ضعف رئيسية

● مجلس الأمة اغفل كثيراً تحديث القوانين وتطويرها لسد الثغرات القانونية في تنفيذ المشاريع.
● عدم كفاءة الحكومة في وضع ما يضمن كفاءة العمل بما يتسبب في خسائر للمال العام ومحطة مشرف خير مثال.
● تقاعس الحكومة عن مراجعة اجراءاتها يتسبب في تعطيل المشاريع التنموية ويكبد الحكومة تكلفة التقاضي ثم التعويضات ثم فارق التكلفة والأسعار في حال تنفيذ وطرح المشاريع من جديد.

المستقبل بما يؤدي الى عدم حفظ حقوق الحكومة ويضر بالقطاع الخاص.
● الحكومة لا تجتهد ولا تبذل الجهد اللازم لحماية وأثبات حقوقها أمام القضاء اذا كانت محقة في قراراتها أو تهدر المال العام على شكل تعويضات اذا كانت مخطئة.
● الحكومة لا تدبر مشاريعها التنموية بذكاء وعليها مراجعة اجراءات العمل ونماذج العقود وطريقة طرح المشاريع بدلا من فسخ العقود وسحب المشاريع والتعرض لدفع التعويضات.

قال المراقبون ان توالي صدور الأحكام ضد الحكومة يؤكد عدة حقائق منها:
● ان الحكومة عند طرح المشاريع وإبرام العقود لا تحسن اعداد المواصفات والشروط مما يفتح باب النزاعات والخلافات مع القطاع الخاص ويجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك التعاقدات.
● ان النظام المعمول به في لجنة المناقصات المركزية لا يحقق استقرار العمل بما يضمن عدم وقوع خلافات في

صندوق المركز العقاري
كما في 30 سبتمبر 2009

صافي قيمة الوحدة
1.320.000 دك
القيمة الاسمية للوحدة
1.000.000 دك
محصنة النمو السنوي المتراكم (CAGR)
10.40 %
بدء نشاط الصندوق
فبراير 2003

يفتح باب الاشتراك لمدة عشرة أيام عمل قبل نهاية الشهر وذلك ابتداء من يوم الأحد الموافق 18 أكتوبر 2009.

يسمح بالاسترداد بشكل نصف سنوي وذلك من تاريخ الاشتراك.

زيد من الإستثمار بربح الإجمالي على 1804800 داخلي 1902

www.2224.8000 | markaz.com

المركز العقاري
MARKAZ

المركز العقاري
مركز تجاري متكامل